بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٥٦٦
بتاريخ:	٢٠١٧/٣/٢٢

ملف رقم: ٤١٠٦/٢/٣٢

السيدة الدكتورة/ وزير التضامن الاجتماعي

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٩) تأمينات المؤرخ ٢٠١٢/٣/٤ بشأن النزاع القائم بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (جهاز مدينة المنيا الجديدة) بخصوص مطالبة الأخيرة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي أداء غرامة تأخير نتيجة التأخير في أداء الأقساط المستحقة عن قيمة الأرض المبيعة لصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي، وصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص، ومدى أحقية الصندوق في استرداد مبلغ مقداره (٨٧٥٢٠) سبعة وثمانون ألفًا وخمسمائة وعشرون جنيهًا حصلت عليها هيئة المجتمعات العمرانية من صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٨ من مارس عام ٢٠١٧م، الموافق ٩ من شهر جمادى الآخرة عام ١٤٣٨هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة عرض النزاع عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية للفصل فى الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة إنما ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يقتضى معه حفظه.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت من وزارة التضامن الاجتماعي بموجب كتبها أرقام: (١٢١٣) بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨، و(١٥١) بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٥، و(٧٢٤) بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٠، و(٨٦٣) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٢ موافاتها بالعقد المحرر بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة القومية

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

للتأمين الاجتماعي بشأن شراء قطعة الأرض الصادر بشأنها قرار التخصيص من وزير الإسكان، وبيان قيمة المبالغ التي تم سدادها من ثمنها لهيئة المجتمعات العمرانية، وما إذا كانت تجاوز المبالغ المتفق عليها، والمستندات اللازمة للفصل فى النزاع المعروض، إلا أن الوزارة نكلت عن تزويد إدارة الفتوى بتلك المستندات، الأمر الذى ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع الماثل على الجمعية العمومية، مما يغدو معه متعينًا حفظه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى حفظ طلب عرض النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في ٢٠١٧/٩/٣٠

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

أحمد/

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع